



مشروع

رصد وتخطيط إستخدامات أراضي وادي النطرون ولاية محافظة البحيرة

"القرار الجمهورى 529 لسنة 2017"

فى إطار القانون 144 لسنة 2017

"بشأن بعض قواعد وإجراءات التصرف فى املاك الدولة "



مقدمة

- يعتبر حصر و تقدير مساحات إستخدامات الأراضى الصحراوية فى مصر متطلبا اساسيا وذو أولوية وطنية عالية للخطط القومية للتنمية المتمثلة فى إدارة الموارد الأرضية والمائية فى مصر ووقف التبعديات عليها. وقد فاقت جرائم التعدي على أراضى الدولة حدود التصور، وقد نالت الاراضى الصحراوية جزء كبيرا من التعدى بالتوسع فى عملية الإستصلاح واقتناص مساحات كبيره من قبل الاهالى والشركات بشكل غير مخطط وغير منظم لانه لا يخضع تحت مظلة الدولة فى عملية الإستصلاح والإستزراع، مما بات لزاما على الدولة عمل حصر لجميع الاراضى التى تم التعدى عليها، لاختصاصها تحت سلطة ولاية الدولة.

الهدف:

- رصد وتخطيط إستخدامات أراضى منطقة وادى النطرون ولاية محافظة البحيرة والمحددة طبقا للقرار الجمهورى رقم 529 لسنة 2017
- إعداد نظام معلوماتى متكامل لإستخدامات هذه الأراضى لدعم المحافظة فى إتخاذ التدابير اللازمه لإيقاف أى صورة من صور الإعتداء على أراضى الدولة فى إطار القانون رقم 144 لسنة 2017 وللائحة التنفيذية رقم 18 لسنة 2017 فى شأن قواعد وإجراءات التصرف فى أملاك الدولة.

مستندات وإجراءات تنفيذ الاعمال:

- أ. عقد الإتفاق الموقع فى 22 نوفمبر 2017 بين الهيئة القومية للإستشعار من البعد وعلوم الفضاء ومحافظة البحيرة ،
- ب. كتاب السيد الوزير محافظ البحيرة رقم 1049 بتاريخ 4 أغسطس 2018 ،
- ج. كتاب السيد سكرتير عام المحافظة فى 2019/3/11 بشأن تقسيم الكيانات (نقابة، جمعية، شركة) داخل المنطقة (و) من القرار الجمهورى ضمن إجمالى تكلفة أعمال التعاقد ،
- د. كتاب السيد سكرتير عام المحافظة فى 2019/9/21 بشأن إعادة رفع لبعض الشركات/ المزارع لوجود بعض التداخلات فى ملكيات وضع اليد.

هـ. الخطابات الواردة من الإدارة الهندسية (الأملاك) – الوحدة المحلية لمركز وادي النطرون- محافظة البحيرة بشأن أعمال رفع مساحي أو تدقيق أو تقسيم مساحات في نطاق حدود القرار الجمهوري رقم 529 لسنة 2017.

و. الخطابات الواردة من الإدارة العامة للأملاك الدولة بمحافظه البحيرة بشأن أعمال رفع مساحي أو تدقيق أو تقسيم مساحات في نطاق حدود القرار الجمهوري رقم 529 لسنة 2017.

المخرجات:

تتلخص الأعمال التي تم تنفيذها في منطقتي الدراسة (و) ، (هـ) من القرار الجمهوري على النحو الآتي:

أولاً: إجمالي الأعمال التي تم تنفيذها وقبولها على النحو المبين حتى أغسطس 2020:-

1. بلغ إجمالي أعمال الرفع المساحي في الطبيعة لاراضي وضع اليد في المنطقتين (و)، (هـ) من القرار الجمهوري (171640 فدان & 8 قيراط & 22 سهم) لعدد 1083 كيان (شركة/ جمعية/ نقابة/ افراد) :
 - مساحة (91636 فدان ، 7 قيراط ، 10 سهم) لعدد 790 كيان في المنطقة (و) منها 526 إعادة تقسيم كيانات (نقابة الفلاحين، شركة الفلاح، جمعية القضاء، جمعية البركات)
 - مساحة (80004 فدان، 1 قيراط، 12 سهم) لعدد 293 كيان في المنطقة (هـ)
2. قاعدة البيانات المكانية "Geo-Database" متضمنة أعمال الرفع المساحي، إستخدامات الأراضي (المستزرعة ، والمستصلحة ، والغير مستغلة ، والمباني السكنية والإدارية ومباني الإنتاج الداجني والحيواني).
3. برمجيات على شبكة الإنترنت (Web-Software) للتعامل مع البيانات (<http://wn.narss.sci.eg:8080>)
4. تدريب عملي للمتدربين المرشحين من قبل محافظة البحيرة علي أساسيات الإستشعار من البعد ونظم المعلومات الجغرافية.
5. توريد عدد 1 حاسب خادم ، 4 أجهزة حاسب آلي ، 1 طابعة ، 1 ماسح ضوئي لوحدة نظم المعلومات الجغرافية بالمحافظة (ل للتعامل مع قاعدة البيانات المكانية).